

نظام الاقتصاد الإسلامي ودور الهجرة النبوية في تأسيسه / ٢

مفهوم ونشأته، تطوره وتطبيقه

د. عبد الفتاح ثابت ناصر احمد

أستاذ الإدارة والاقتصاد المشارك

كلية مجتمع "الهجر" القبيطة - لحج - الجمهورية اليمنية

الحلقة (٢ : ٣)

تناول هذا البحث المختصر المتواضع نظام الاقتصاد الإسلامي، مفهومه، بدايته ظهوره، مساهمة الهجرة النبوية في ترسيخه وانتشاره وتطبيقه، وتطرق البحث إلى الفوائد والعوائد الكبيرة والكثيرة لنظام الاقتصاد الإسلامي، الذي ساهم إلى حد كبير في محاربة الفقر وتحسين حياة الفرد والمجتمعات الإسلامية، من خلال تطبيق مبادئ السنة والشريعة الإسلامية في تعاملاته وإجراءاته، ووضع اللبنة الأولى لنظام اقتصادي متين وقوي يقوم على أساس العدل والتكامل والمساواة وحسن التعامل والاخلاق، وأوضح البحث استفادة الدول والمجتمعات غير الإسلامية من تطبيق نظام الاقتصاد الإسلامي في المجالات المختلفة والتعاملات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والمصرفية والصناعية والتجارية وغيرها من المجالات التي كان للنظام الاقتصادي الإسلامي دور كبير في تطويرها وتفادي كثير من المشكلات التي كانت ستواجه الأنظمة الاقتصادية التقليدية الأخرى.

برنامج الوصول إلى التوزيع العادل :

يشمل على ما يلي :

- نظام الزكاة : وهي الحد الأدنى من الصدقات المفروضة سنوياً على الأموال المكتنزة والأموال المعدة للتجارة والغلات الزراعية والحيوانية والصناعية وغيرها .
- وتتجه الإيرادات منها إلى أصناف ثمانية (الفقراء والمساكين ، والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل) .
- نظام الصدقات : والصدقات وهي الإنفاق التطوعي في سبيل الله على جميع أوجه الخير ، ولا يلزم لها نصاب أو حد أدنى وهي غير محددة بحد أعلى . وقد أكد القرآن والسنة على ذلك .
- نظام الإرث : ويهتم هذا العلم بعلم الفرائض في الفقه الإسلامي والشريعة الإسلامية وقد أكدت

الشريعة الإسلامية على كيفية توزيع الإرث .

– تحقيق القوة المادية والروحية للأمة الإسلامية⁽¹⁾ :

المطلب الثالث : خصائص نظام الاقتصاد الإسلامي

جعل الله – سبحانه وتعالى – الإسلام ديناً شاملاً لجوانب الحياة الإنسانية كاملة؛ ومن ذلك أن شرع فيه نظاماً اقتصادياً يلبي حاجات الفرد والمجتمع على حد سواء، ويحفظ به مصالح الأفراد وجماعة المسلمين، وقد تفرّد هذا النظام بخصائص كثيرة هامة تجعل الفرق بينه وبين غيره من الأنظمة الوضعية واضحاً جلياً، وفيما يلي بيان جانب منها .

نظام رباني

إنّ نظام الاقتصاد الإسلامي نظام رباني؛ أي أن مصدره هو الله – سبحانه وتعالى – ، ودليل ذلك ما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية، من نصوص شرعية حول أحكام المعاملات المالية المختلفة وما يتصل بها، كقوله تعالى : **وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا**⁽²⁾، ولذلك ميّزات عديدة منها :

- ستنبت في النفس الإنسانية وازعاً قوياً؛ لحمايته والتزام ضوابطه وتعاليمه .
- يفرض على الجميع قدراً واحداً من الانضباط والمتابعة له؛ فالحاكم والمحكوم فيه سواء، ومصدره هو الله عز وجل المتفوق على كل المخلوقات .
- يحقق التوازن المطلوب بينه وبين الأنظمة الأخرى؛ كالنظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي، فمصدرها كلها واحد، فلا تعارض بينها ولا تجزئة .

– مراعاة الفطرة الإنسانية

اهتم التشريع الإسلامي بفطرة الإنسان وخصائصه، وذلك بالالتفات إلى أصلها مع تهذيبها والرقابة عليها كي لا تنحرف أو تتشوه، ويدلّ على اعتبار الفطرة في نظام الاقتصاد الإسلامي قول الله تبارك وتعالى : **وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبَّاجِمَاءٍ**⁽³⁾، فقد أقر الله تبارك وتعالى بحب الإنسان للمال والتملّك . ومن مظاهر العناية بفطرة الإنسان في نظام الاقتصاد الإسلامي ما يلي :

(1) فريق المنتدى، مدونة بعنوان: اهداف النظام الاقتصادي الإسلامي، على موقع: منتدى التمويل الإسلامي، تاريخ: 2 نوفمبر 200

(2) سورة البقرة (275)

(3) سورة الفجر (20)

– اقراره لحقّ الإنسان بالتملّك .

– تشريعه لنظام الإرث؛ الذي ينسجم مع فطرة الإنسان في خوفه على أبنائه، ورغبته في تملكهم ماله بعد وفاته .

– إباحته لحصول الإنسان على ثمرة جهده ونشاطه وانتفاعه بذلك؛ فالإنسان مفطور على الرغبة في الحصول على مقابل إنجازهِ .

الاعتدال والتوازن

يغلب على الأنظمة الاقتصادية المختلفة النظر إلى جانب واحد من الحقيقة وإغفال الجوانب الأخرى؛ مما يؤدي إلى اختلالها وضعفها، أما نظام الاقتصاد الإسلامي فقد جاء معتدلاً متوازناً لكون مصدره من الله الحكيم، فلم يطغ فيه جانب حق الفرد على جانب حق المجتمع كما في النظام الرأسمالي؛ الذي اعتنى بحماية الملكية الفردية وما يتصل بها في حين أغفل حق المجتمع، فنتج عن ذلك أضرار كثيرة .

وصار الأمر في النظام الشيوعي إلى عكس ذلك؛ فحرص واضعوه على تحقيق مصلحة المجتمع، وأغفلوا حقوق الأفراد، فأدى ذلك إلى ظلمهم ومنعهم من حقوقهم في حرية التملك والعمل، ولكن الإسلام كان نظاماً وسطاً بين هذا وذاك؛ فوازن بين حقوق الفرد ومصالح المجتمع بما يؤدي إلى تحقيق الاعتدال والتوازن .

مراعاة معاني الأخلاق

جاء نظام الاقتصاد الإسلامي محاطاً بقدر من الضوابط الأخلاقية لعملية التنمية الاقتصادية، فلم يجعل العملية الاقتصادية بمنأى عن الأخلاق الكريمة، ويظهر ذلك في عدد من التشريعات والضوابط التي أقرّها، وفيما يلي بيان جانب منها:

- تحريم الربا والغش والاحتكار وغيرها من الأساليب التي تعود على أفراد المجتمع بالضرر .
- الاهتمام بنظام التكافل الاجتماعي من خلال الأمر بإخراج الزكاة، والحثّ على الصدقات، ومختلف الوسائل التي تعزز الانتماء والتكافل داخل المجتمع .
- تحريم اكتناز الأموال والحثّ على استثمارها فيما يعود بالنفع على الفرد والمجتمع بشكل عام .
- النهي عن استخدام الثروات فيما يضر بالناس أو في الحصول على المناصب والمكاسب الاجتماعية، بأساليب غير مقبولة كالرشوة .

التأكيد على سد حاجات الأفراد

للإنسان حاجات أساسية لا يستطيع العيش دونها؛ كحاجته للماء والغذاء والمسكن، وقد اعتنى نظام الاقتصاد الإسلامي بتوفير هذه الحاجات بشكل لازم لكل إنسان، وذلك عبر وسائل متعددة ومتدرجة، وفيما يلي بيان هذه الوسائل:

– الأصل أن يسد الإنسان حاجته بنفسه ولذا حث الإسلام على العمل والاجتهاد، قال تعالى: **فَإِذَا**

قُضِيََتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ⁽¹⁾

– تلتزم الدولة بتوفير العمل للقادرين عليه.

– إذا عجز الإنسان عن سد حاجته بنفسه، وجب على أسرته القيام بذلك، وفق قواعد الشرع في باب النفقات.

– إذا لم تتمكن أسرة الإنسان من سد حاجته أيضاً؛ وجب الإنفاق عليه من أموال الزكاة.

– إذا لم تكف أموال الزكاة في سد حاجة الإنسان؛ وجب سدّها من أموال بيت المال الأخرى

– إذا لم تكف أموال بيت المال لسدّ حاجة المحتاجين؛ وجب على الأغنياء سدّ حاجة الفقراء.

تحقيق التعاون والتراحم

حث الإسلام أتباعه على التعاون والتراحم فيما بينهم فقال تعالى: **وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى⁽²⁾**، ومن

ذلك التعاون فيما بينهم اقتصادياً؛ فقد جاءت تشريعات نظام الاقتصاد الإسلامي بتوجيه أغنياء المسلمين

إلى التعاون والرحمة بفقرائهم، ووجهتهم إلى تقديم يد العون والمساعدة لهم، ولو نظرت إلى المجتمعات

التي تبني أنظمة اقتصادية أخرى لوجدتها تعاني من صراع بين طبقاتها الاجتماعية، مما يؤدي إلى

تفككها وفسادها⁽³⁾.

المطلب الرابع: أدوات الاقتصاد الإسلامي

تعدد الأدوات المالية المستخدمة في الاقتصاد الإسلامي، ومنها:

• المضاربة: حيث يُستثمر المال في مشاريع محددة، مع تقاسم الأرباح والخسائر.

(1) سورة الجمعة (10)

(2) سورة المائدة (2)

(3) لشلتنوي، اسراء، مدونة بعنوان: خصائص نظام الاقتصاد الإسلامي، على موقع: موضوع كوم، تاريخ: 24 يوليو 2023

- المرابحة: شراء سلع معينة وبيعها بأسعار أعلى، بفائدة ظاهرة تظل مشروعة.
- الوقف: استثمار الأموال في مشاريع اجتماعية تعود بالنفع على المجتمع، مثل بناء المدارس أو المرافق الصحية.

يتضح أن الاقتصاد الإسلامي يعكس فلسفة متكاملة تنظر إلى المال كوسيلة لتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية. يلعب الاقتصاد الإسلامي دوراً حيوياً في تقديم حلول عملية للمشكلات الاقتصادية المعاصرة. من خلال التعهد بمبادئه وقيمه، يمكن للاقتصاد الإسلامي أن يساهم بشكل فعال في تحقيق رفاهية المجتمعات وضمان استدامة الموارد. إن إدراك هذه القيم والمفاهيم هو خطوة هامة نحو بناء مستقبل اقتصادي متوازن وعادل⁽¹⁾.

المطلب الخامس: مبادئ الاقتصاد الإسلامي

تركز المبادئ الأساسية للاقتصاد الإسلامي على عدة عناصر جوهرية تقلص الفجوات وتنمي المجتمع بشكل عام. فيما يلي أهم هذه المبادئ:

العدالة في المعاملات: يولي الاقتصاد الإسلامي أهمية كبيرة لمفهوم العدالة، حيث إن جميع الأنشطة الاقتصادية يجب أن تتسم بالنزاهة والشفافية. فلا يجوز للمرء أن يستغل الآخرين أو يحتكر السلع الأساسية.

حرمة الربا: يعد الربا واحداً من أكبر المحرمات في الاقتصاد الإسلامي. كانت الآيات التي تحرمه بمثابة نداء واضح للأفراد والمجتمعات لتجنب الاستغلال المالي، وبالتالي تركز المبادئ على البيع والشراء القانوني والشفاف.

الملكية والاستخلاف: في الإسلام، المال هو ملك لله، والإنسان لا يعدو كونه مستخلفاً فيه. وهذا يعكس أهمية المسؤولية في كيفية استخدام المال سواء في الاستثمار أو الإنفاق.

توزيع الثروة: الاقتصاد الإسلامي يرفض فكرة تكديس الثروات ويراعي ضرورة توزيعها بشكل عادل. لذلك يتم تطبيق نظام الزكاة الذي يساعد في تحقيق التكافل الاجتماعي.

(1) فريق الموقع، مدونة بعنوان: مفاهيم الاقتصاد الإسلامي وتأثيرها على الأسواق العالمية، على موقع: نبض العرب، تاريخ 27 فبراير 2025

الشراكة والمشاركة: يعزز الاقتصاد الإسلامي من مفهوم العمل المشترك، حيث يكون الأفراد مشاركين في الربح والخسارة. تؤكد هذه الفكرة على التعاون بين الأفراد وتساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية.

التوجه نحو التنمية المستدامة: يشجع الاقتصاد الإسلامي على الاستثمار في المجالات التي تحقق فوائد اجتماعية، مثل التعليم والرعاية الصحية، ولا يقتصر فقط على تحقيق الربح لمتطلبات الأفراد.

الشفافية: يحث الدين الإسلامي على الشفافية في التعاملات التجارية، مما يساهم في بناء الثقة بين الأفراد ويقلل من احتمالات الغش⁽¹⁾.

المطلب السادس: أسس الاقتصاد الإسلامي

يقوم الاقتصاد الإسلامي على مجموعة من الأسس، نذكر أهمها فيما يأتي:

– وجود خمسة مملكات مستقلة: إنَّ الأصل في المُلْك هو لله تعالى وحده، يقول الله تعالى: **وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ**⁽²⁾ ويقول الله عزَّ وجلَّ: **آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَحْلِفِينَ فِيهِ** **فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ**⁽³⁾، ثم من خلال النصوص الشرعية للإسلام نبعت منها:

الملكية المشاعية للمباحات العامة المادية ثم الملكية العامة ثم الملكية الخاصة ثم الملكية المجموعية كملكيات أصيلة لها نصوص معينة في القرآن والسنة؛ ثم ظهرت الملكية المختلطة في الاقتصاد الإسلامي وفقاً لقول الله تعالى: **الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ**⁽⁴⁾، فعندما ظهرت الملكية المختلطة في الاقتصاد العالمي استوعبها الاقتصاد الإسلامي حسب هذه الآية الكريمة؛ ثم هذبته وروضتها لتتوافق شروطها وكيونيتها مع الأحكام الشرعية؛ وأصبحت الملكية الخامسة الحادثة غير الأصلية فيه، وبهذا أصبحت هناك خمسة أنماط من الملكيات في الاقتصاد الإسلامي؛ أربعة منها ملكيات أصلية تمتلك نصوصاً شرعية من القرآن والسنة؛ وملكية جديدة معاصرة هي الملكية المختلطة وفقاً للاجتهاد الفقهي على ضوء القرآن والسنة ثم المصادر الأخرى للشريعة الإسلامية.

(1) موقع نبض العرب (مصدر سابق)

(2) سوريانو: (33)

(3) سورة الحديد: 7

(4) (الزمر: 8)،

- التكافل وضمن الكفاية المعبرة: يقوم الاقتصاد الإسلامي بضمن الكفاية المعبرة لكل فرد من أفراد المجتمع الإسلامي، وتشمل المأكل والملبس والمسكن وسائر ما لا بد منه من غير إسراف ولا تقتير.
- الحرية الاقتصادية المقيدة: وهي حرية اقتصادية منضبطة بالأحكام الشرعية.
- تحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن الاقتصادي: تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للثروات والدخول، وعدم جعلها في أيدي فئة معينة، يقول الله تعالى: **كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ**⁽¹⁾، وتحقيق التوازن الاقتصادي من خلال ترشيد النشاطات الاقتصادية بشكل عام؛ منها ترشيد الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والإنفاق، وتحريم التبذير، يقول الله تعالى: **إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا**⁽²⁾، والحجر على مال السفه الذي يبذر أمواله في ما لا ينبغي، يقول الله تعالى: **وَلَا تَوَثُّوْا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا**⁽³⁾، (4).

المبحث الثالث: أبرز أخلاقيات الاقتصاد الإسلامي والفرق بين وبين الاقتصاد الرأسمالي وتطبيقاته

المطلب الأول: أبرز المبادئ الأخلاقية التي يتضمنها الاقتصاد الإسلامي:

- التواضع والاحترام: يتطلب الاقتصاد الإسلامي من الأفراد التواضع في تعاملاتهم، واحترام حقوق الآخرين. فعندما يدخل المستثمرون الأسواق، يجب عليهم أن يتذكروا أهمية احترام عملائهم وزبائنهم.
- النزاهة والشفافية: يلزم الاقتصاد الإسلامي التجار بأن يتحلوا بالنزاهة في عمليات البيع والشراء، كما يجب عليهم أن يفصحوا عن جميع المعلومات المتعلقة بالسلع. يقول النبي محمد صلى الله عليه وسلم: (من غشنا فليس منا). وهذا يؤكد على أهمية الشفافية في المعاملات.
- المسؤولية الاجتماعية: يتطلب الاقتصاد الإسلامي من الأفراد أن يتحلوا بمسؤولية اجتماعية تجاه مجتمعهم. من خلال الزكاة والصدقات، يشجع المسلمون على مساعدة الآخرين والمساهمة في رفاهية المجتمع.

(1) الحشر: 7

(2) (الإسراء: 27)

(3) (النساء: 5)

(4) جبرائيل، عبد الله محمد قادر، مدونة بعنوان: ماهية الاقتصاد الإسلامي، على موقع: اسلام اونلاين، تاريخ: 14 سبتمبر 2024

• العدالة: يعد تحقيق العدالة من المبادئ الأساسية في الاقتصاد الإسلامي، حيث يجب أن يتم توزيع الثروة بشكل عادل دون أي تمييز أو احتكار.

مع هذه المبادئ، تبرز القيم الأخلاقية كأداة فعّالة لضمان استدامة السوق وتحقيق التوازن بين المصالح الفردية والمجتمعية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الفرق الرئيس بين الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الإسلامي

لا ينكر الإسلام قوى السوق، ولا اقتصاد السوق، ويقبل إلى حد ما بمبدأ الربح، وكذلك لا ينكر الإسلام الملكية الخاصة كلياً.

والفرق الأساسي بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي، هو أنه في الرأسمالية العالمية يُعطى كل من المحفز الربحي والملكية الخاصة قوة جامحة في صنع القرارات الاقتصادية، ولا تنضبط هذه الحرية بأي أوامر إلهية.

وإذا وجدت هناك أية قيود فهي من وضع البشر، وهي عرضة للتغيير الدائم من خلال التشريع الديمقراطي الذي لا يعترف بسلطة إلهية. وهذا الوضع أدى إلى عدد من الممارسات التي أخلت بتوازن المجتمع. يؤدي التعامل بالربا والميسر والمضاربات المحرمة إلى:

- تركيز الثروة بأيدي القلة من الناس.
- وتُستغل الغرائز البشرية المنحرفة في كسب المال من خلال منتجات فاسدة وظالمة.
- ويؤدي الهوس الكبير بالربح إلى الاحتكارات التي تشل قوى السوق أو على الأقل تعيق عملها الطبيعي.

لذلك فإن الاقتصاد الرأسمالي الذي يزعم أنه قائم على قوى السوق، يُوقف بشكل خاص العملية الطبيعية للعرض والطلب؛ لأن قوى السوق تعمل جيداً فقط في جو من التنافس الحر بعيداً عن الاحتكار. في الاقتصاد الرأسمالي التقليدي، يُحكم أحياناً على نشاطات اقتصادية بأنها ضارة للمجتمع، ولكن يُسمح لهذه النشاطات بالتواجد والاستمرار؛ لأنها تضر بمصالح بعض المتنفذين الذين يسيطرون بالأغلبية على الهيئة التشريعية.

(1) فهمي، احمد، مدونة بعنوان: مفاهيم الاقتصاد الإسلامي وتأثيرها على الأسواق العلمية، على موقع نبض العرب، تاريخ: 27 فبراير 2025

لا يمكن إذن كبح المفسد التي تظهر من هذا الموقف إلا إذا خضعت الإنسانية للسلطة الإلهية، وأطاعت أوامرها، وقبَلتها على أنها الحقيقة المطلقة، وأقرت بوجود اتباعها في كل الحالات والظروف، وهذا تماماً ما يفعله الإسلام، فبعد أن اعترف الإسلام بالملكية الخاصة، وأقر بمبدأ الربح وقوى السوق، وضع قيوداً شرعية معينة على النشاطات الاقتصادية، ولا يمكن لأي سلطة بشرية أن تزيل هذه القيود التي فرضها الله، فهو العليم الخبير بكل شيء.

فالله تعالى حرم الربا، والميسر، واكتناز المال، والتعامل بالسلع أو الخدمات المحرمة، والبيوع القصيرة، والمضاربات المحرمة، وغيرها كأمثلة يسيرة لهذه القيود الإلهية. وتشكل هذه المحرمات مجتمعة الأثر المتراكم في المحافظة على التوازن، وعدالة التوزيع، والمساواة في الفرص⁽¹⁾.

المطلب الثالث : الفرق الرئيس بين الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الإسلامي

لا ينكر الإسلام قوى السوق، ولا اقتصاد السوق، ويقبل إلى حد ما بمبدأ الربح، وكذلك لا ينكر الإسلام الملكية الخاصة كلياً.

والفرق الأساسي بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي، هو أنه في الرأسمالية العالمية يُعطى كل من المحفز الربحي والملكية الخاصة قوة جامحة في صنع القرارات الاقتصادية، ولا تنضبط هذه الحرية بأي أوامر إلهية.

وإذا وجدت هناك أية قيود فهي من وضع البشر، وهي عرضة للتغيير الدائم من خلال التشريع الديمقراطي الذي لا يعترف بسلطة إلهية. وهذا الوضع أدى إلى عدد من الممارسات التي أخلت بتوازن المجتمع. يؤدي التعامل بالربا والميسر والمضاربات المحرمة إلى :

- تركيز الثروة بأيدي القلة من الناس.
- وتُستغل الغرائز البشرية المنحرفة في كسب المال من خلال منتجات فاسدة وظالمة.
- ويؤدي الهوس الكبير بالربح إلى الاحتكارات التي تشل قوى السوق أو على الأقل تعيق عملها الطبيعي.

(1) العثماني، محمد تقي، مدونة بعنوان: الاقتصاد الإسلامي، منشور الأكاديمية الإسلامية، منصة اريد، تاريخ 9 مارس 202

لذلك فإن الاقتصاد الرأسمالي الذي يزعم أنه قائم على قوى السوق، يُوقف بشكل خاص العملية الطبيعية للعرض والطلب؛ لأن قوى السوق تعمل جيداً فقط في جو من التنافس الحر بعيداً عن الاحتكار. في الاقتصاد الرأسمالي التقليدي، يُحكم أحياناً على نشاطات اقتصادية بأنها ضارة للمجتمع، ولكن يُسمح لهذه النشاطات بالتواجد والاستمرار؛ لأنها تضر بمصالح بعض المتنفذين الذين يسيطرون بالأغلبية على الهيئة التشريعية.

لا يمكن إذن كبح المفسد التي تظهر من هذا الموقف إلا إذا خضعت الإنسانية للسلطة الإلهية، وأطاعت أوامرها، وقبّلتها على أنها الحقيقة المطلقة، وأقرت بوجوب اتباعها في كل الحالات والظروف، وهذا تماماً ما يفعله الإسلام، فبعد أن اعترف الإسلام بالملكية الخاصة، وأقر بمبدأ الربح وقوى السوق، وضع قيوداً شرعية معينة على النشاطات الاقتصادية، ولا يمكن لأي سلطة بشرية أن تزيل هذه القيود التي فرضها الله، فهو العليم الخبير بكل شيء.

فالله تعالى حرم الربا، والميسر، واكتناز المال، والتعامل بالسلع أو الخدمات المحرمة، والبيوع القصيرة، والمضاربات المحرمة، وغيرها كأمثلة يسيرة لهذه القيود الإلهية. وتشكل هذه المحرمات مجتمعة الأثر المتراكم في المحافظة على التوازن، وعدالة التوزيع، والمساواة في الفرص⁽¹⁾.

المطلب الرابع: تطبيقات الاقتصاد الإسلامي في الأسواق العالمية

مشروعات ناجحة تعتمد على مبادئ الاقتصاد الإسلامي، يُظهر الاقتصاد الإسلامي نتائج إيجابية من خلال العديد من المشاريع الناجحة حول العالم، والتي تعتمد على مبادئه القيمية والعملية. هذه المشاريع تعكس قدرة الاقتصاد الإسلامي على التكيف مع الظروف المحلية والعالمية، بل وتقديم حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية ومن الأمثلة الناجحة:

• البنوك الإسلامية: حققت تجربة البنوك الإسلامية نجاحاً ملحوظاً منذ انطلاقتها، وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، حيث توجه الكثير من المستثمرين إلى البنوك الإسلامية بسبب عدم تعرضها للأزمات كما فعلت البنوك التقليدية. تتمتع هذه البنوك بشعبية كبيرة في العالم الإسلامي وخارجه، وتقدم خدمات تمويلية تتوافق مع الشريعة، مثل المrabحة والمشاركة.

(1) العثماني، محمد تقي، مدونة بعنوان: الاقتصاد الإسلامي، منشور الأكاديمية الإسلامية، منصة اريد، تاريخ 9 مارس 202

- مشاريع الوقف الإسلامي: تُعتبر الأوقاف من أدوات التكافل الاجتماعي المهمة. تقوم العديد من المشاريع الناجحة بتحويل أموال الأوقاف لدعم التعليم والرعاية الصحية، حيث ساهمت الأموال المستثمرة في إنشاء مدراس ومستشفيات تخدم المجتمعات، وتُعتبر مثالاً يُحتذى به في تحقيق التنمية المستدامة.
- شركات التأمين التكافلي: تساهم شركات التأمين التكافلي في توفير الحماية المالية للأفراد بناءً على مبدأ التعاون والمشاركة بين الأعضاء، حيث يُساهم كل عضو بمعونة مالية لدعم الأعضاء الذين يواجهون خسائر أو مصاعب. هذا النموذج يوفر بيئة آمنة وموثوقة للتأمين تتحاشى الربا والتجارة المحرمة.
- دراسات حالة حول تأثير الاقتصاد الإسلامي على الأسواق العالمية: تُظهر دراسات الحالة العديدة كيف أثر الاقتصاد الإسلامي على الأسواق العالمية وأدى إلى تغييرات إيجابية:
- النمو في التمويل الإسلامي: تشير التقارير إلى أن أصول التمويل الإسلامي العالمية شهدت نمواً كبيراً، حيث تجاوزت ٢.٣ تريليون دولار حتى نهاية عام ٢٠٢٠. تظهر هذه الأرقام كيف أن المؤسسات المالية التي تتبنى مبادئ الاقتصاد الإسلامي تحقق نجاحات ملحوظة في جذب الاستثمارات.
- التجارب في الغرب: بعد الأزمة المالية، بدأت الدول الغربية مثل بريطانيا والولايات المتحدة في تبني مفاهيم الاقتصاد الإسلامي حيث أقيمت بنوك إسلامية كشفت عن إمكانيات هائلة في تقديم حلول مالية مرنة ومبتكرة. فمثلاً، تأسس "بنك دبي الإسلامي" في لندن كأول مصرف إسلامي يقدم خدمات متوافقة مع الشريعة في الغرب، وقد حقق نجاحاً كبيراً في جذب العملاء بسبب تميزه بتقديم خدمات تمويلية مُربحة.
- تحليل أثر الزكاة على التنمية: تُظهر دراسة في اقتصادات بعض الدول الإسلامية كيف استثمرت أموال الزكاة في مشاريع تنموية، مما ساعد في تقليل نسب الفقر والبطالة. على سبيل المثال، استخدمت بعض الدول أموال الزكاة في تمويل مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم، مما مكّن الأفراد من الدخول إلى أسواق العمل وتعزيز دخولهم.

تظهر أهمية التطبيقات الاقتصادية الإسلامية من خلال تأثيرها الواضح على الأنظمة المالية المعاصرة، إذ تعكس كيفية تطبيق القيم الإسلامية في السياقات المالية والتجارية وتقديم حلول فعالة للآزمات الاقتصادية.

تمثل هذه المبادرات والتجارب الناجحة الخطوات الأساسية التي تُمكن الاقتصاد الإسلامي من تقديم حلول عملية للتحديات الاقتصادية العالمية. وتحقيق هذه الغايات يتطلب تضافر الجهود من جميع المؤسسات والأفراد في المجتمع لتعزيز مفاهيم الاقتصاد الإسلامي والمساهمة في الازدهار الاقتصادي⁽¹⁾.

المبحث الرابع: الإنماء الاقتصادي في الدول المسلمة، أهم جوانب وضروريات الاقتصاد الإسلامي

المطلب الأول: الإنماء الاقتصادي في الدولة المسلمة:

تهتم الدولة بالإعداد المالي والقوة الاقتصادية وتجعلها في خدمة مواطنيها وقيمها ومبادئها، وتعمل على تطوير ميدان الصناعة والزراعة والعقار والاستيراد والتصدير والتجارة، وغير ذلك.

وتحرص على تنمية الاقتصاد الإسلامي الذي سيكون له آثار على المجتمعات البشرية والتي من أهمها:

أ – إنقاذ البشرية من مساوئ الأنظمة الوضعية، حتى إن علماء الغرب يقولون بذلك؛ حيث يقول جاك أوستري إن طريق الإنماء ليس محصوراً في المذهبين المعروفين، بل هناك مذهب اقتصادي ثالث راجح هو المذهب الإسلامي (أوستري، الإسلام والتنمية الاقتصادية، ص: ١٠٠)⁽²⁾.

وبذلك يتحرر المسلمون من التبعية الاقتصادية ويبرز للعالم هذا النظام، ومن هنا تأتي أهمية طرح النظام الاقتصادي في الإسلام وبيان أحكامه الشرعية لمعالجة جميع مشاكل الحياة.

ب – استغلال الموارد البشرية والمادية استغلالاً اقتصادياً يؤدي إلى الرفاهية للمواطنين؛ مما يساعدهم على قيام الصناعات الثقيلة والانتعاش التجاري ووسائل القوة المادية والمعنوية التي تحقق للدولة وشعبها القوة والمتعة، وكل ذلك وفق برامج تنمية متكاملة ولا تبقى الدولة مجرد سوق مالي وسلعي للشرق أو الغرب.

ج – وجود الاقتصاد الإسلامي في الدولة المدنية الإسلامية يؤدي إلى الوحدة السياسية بين شعوب الإسلام، حيث إن الاقتصاد يراعي أحكام الشريعة كما أن وحدة الاقتصاد تؤدي إلى وحدة السياسة، وهذا ما تسعى إليه دول غير إسلامية مثل دول السوق الأوروبية المشتركة.

(1) فهم، احمد، مدونة بعنوان: مفاهيم الاقتصاد الإسلامي وتأثيرها على الأسواق العالمية، على موقع: نبض العرب، تاريخ: 27 فبراير 2025

(2) جاك، أوستري، (1954)، الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الفكر، مج4، ط7، دمشق، ص100

د - تحقيق القوة الاقتصادية والسياسية يؤدي إلى قوة الدولة المدنية الإسلامية والقيام برسالتها في الحياة، وتسهم في ارتقاء شعبها وأمتها وجعلها خير أمة وأقوى قوة فكرية وحضارية ومادية في العالم.

هـ - إذا بُني الفكر - وخاصة الفكر الاقتصادي الإسلامي - على أساس سليم من العقيدة والأسس الصحيحة؛ فإن الطريق إلى الاكتشافات والمخترعات الحديثة سيكون مفتوحاً، وستوظف المفاهيم وتحول إلى واقع حي عملي في معترك الحياة، وبذلك نستعلي بقوة الحق، وسلامة الفكر على الأفكار الدخيلة على الأمة الإسلامية.

"إن العقيدة الإسلامية ما جاءت إلا لهداية البشر إلى ما فيه السعادة في الدارين". والتي من ضمنها الجانب المادي الاقتصادي⁽¹⁾، وقد اهتم الإسلام بالموارد المالية وبين طرق الكسب المشروع، كالبيع والميراث والوصايا والهبات وغيرها، وأوضح طرق الكسب غير المشروع، كالربا والغرر والغش والاحتكار وغيرها، وكانت موارد الدولة الإسلامية في زمن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء من بعده من الزكاة والغنائم والفبيء والخراج والتجارة.

إن الدولة المدنية الإسلامية التي تسعى إلى تقوية جوانبها الاقتصادية والمالية وتوظيفها في دعوة الله تعالى قد أخذت بسبب مهم من أسباب القوة والصمود ألا وهو:

الاكتفاء الذاتي

إن الدولة المدنية الإسلامية تعمل على الاكتفاء الذاتي لمواطنيها؛ بمعنى أنها يجب أن يكون لديها من الخبرات والوسائل والأدوات ما يجعلها قادرة على إنتاج ما يفي بحاجتها المادية والمعنوية وسد ثغراتها المدنية والعسكرية عن طريق ما يسميه الفقهاء "فروض الكفاية"؛ وهي تشمل كل علم أو عمل أو صناعة أو مهارة يقوم بها أمر الناس في دينهم أو دنياهم، فالواجب عليهم حينئذ تعلمها وتعليمها وإتقانها حتى لا يكون المسلمون عالة على غيرهم، ولا يتحكم فيهم سواهم من الأمم الأخرى، وبغير هذا الاستغناء والاكتفاء لن يتحقق لهم العزة التي كتب الله لهم في كتابه: **وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ²**.

وبغيره لن يتحقق لهم الاستقلال والسيادة الحقيقية وهو ما ذكره القرآن: **وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا⁽³⁾**. ولن يتحقق لهم مكان الأستاذية والشهادة على الأمم وهو المذكور في قوله سبحانه:

(1) الخطيب، محمود، (2004)، النظام الاقتصادي في الإسلام، دار الرشد للطباعة والنشر، ط1، ص 100ص100

(2) (المنافقون: ٨)

(3) (النساء، آية: 141)

وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا⁽¹⁾. فلا عزة لشعب يكون سلاحه من صنع غيره، يبيعها منه ما يشاء، متى شاء، بالشروط التي يشاء، ويكف يده عنها متى شاء وكيف شاء.

ولا سيادة حقيقية لشعب يعتمد على خبراء أجانب عنه في أخص أموره وأدق شؤونه وأخطر أسرارته، ولا استقلال لشعب لا يملك زراعة قوته في أرضه ولا يجد الدواء لمرضاه ولا يقدر على النهوض بصناعة ثقيلة، إلا باستيراد الآلة والخبرة من غيره⁽²⁾.

المطلب الثاني: أهم جوانب وضروريات التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي

١. العدالة الاقتصادية: يهدف الاقتصاد الإسلامي إلى تحقيق التوازن والإنصاف في توزيع الثروات والموارد بين أفراد المجتمع، مع توفير فرص العمل للجميع، ومساندة الفقراء والمحتاجين، وذلك بهدف إقامة مجتمع متماسك تسوده روح التكافل والكرامة الإنسانية.

٢. منع الاحتكار والربا والاستغلال: يحرم الإسلام الاحتكار الذي يضر بالمجتمع من خلال حبس السلع ورفع الأسعار، كما يحرم الربا بجميع أشكاله لما فيه من ظلم واستغلال للفقراء. كذلك يمنع التلاعب بالأسعار، ويدعو إلى المنافسة الشرعية النزيهة في الأسواق.

٣. تداول الثروة: يشجع الاقتصاد الإسلامي على تحريك الثروة وعدم تكديسها، وذلك من خلال آليات الزكاة والصدقات والإنفاق في سبيل الله، بما يسهم في دوران الثروة وتوزيعها بشكل عادل يخدم التنمية ويحد من الفقر.

٤. العمل والإنتاج: يُعدّ العمل والإنتاج الوسيلة الأساسية لكسب الرزق الحلال وتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع، مع التأكيد على أن العمل عماد الملكية والنجاح الاقتصادي، وضرورة اقترانه بالإتقان والعمل الصالح.

(1) (البقرة، آية: 143)

(2) الصلابي، علي محمد مدونة بعنوان: الدولة المسلمة الحديثة ودعائمها ووظائفها، على موقع: الجزيرة نت، تاريخ: 19 أغسطس 2021

٥. الاستثمار الحلال: يشجع الاقتصاد الإسلامي على الاستثمار في المشاريع النافعة المشروعة التي تحقق منفعة للفرد والمجتمع، مع تجنب الاستثمار في الأنشطة المحرمة شرعاً، والالتزام بالقيم الأخلاقية والمبادئ الشرعية في إدارة الأموال وتنميتها.

٦. التعاون والتكافل: يؤكد الإسلام على أهمية التعاون والتكافل الاقتصادي بين أفراد المجتمع، من خلال الوسائل المالية الإسلامية المختلفة، وخاصة الزكاة الواجبة والصدقات التطوعية، وغيرها من أشكال الدعم الاجتماعي، لتحقيق العدالة وتخفيف المعاناة عن المحتاجين.

٧. المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية: يدعو الاقتصاد الإسلامي الأفراد والجماعات إلى تحمّل المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية تجاه المجتمع، عبر المشاركة الفاعلة في خطط التنمية، والسعي لتحقيق الخير والنماء الشامل للجميع، دون تهميش أو إقصاء لأي فئة.

٨. المالية الإسلامية: تعتمد التنمية الاقتصادية في الإسلام على نظام مالي متكامل، يقوم على تجنب الربا والمعاملات المحرمة، ويرتكز على أدوات التمويل الإسلامي والشركات الملتزمة بضوابط الشريعة، بما يضمن عدالة النظام الاقتصادي واستقراره⁽¹⁾.

المطلب الثالث: عقيدة الاقتصاد الإسلامي

تقوم عقيدة الاقتصاد الإسلامي على مبدئين:

أ- المال: المال مال الله ونحن مستخلفون فيه: وبذلك فنحن مسؤولون عن هذا المال، كسباً وإنفاقاً، أمام الله في الآخرة، وأمام الناس في الدنيا، فلا يجوز أن نكتسب المال من معصية، أو ننفقه في حرام، ولا فيما يضر الناس.

ب - دور المال: دور المال: المال هو أداة لقياس القيمة، ووسيلة للتبادل التجاري، وليس سلعة من السلع، فلا يجوز بيعه وشراؤه، ولا تأجيله⁽²⁾.

المطلب الرابع: الاقتصاد الإسلامي في القرن الحادي والعشرين: التحديات والفرص:

يُعدّ الاقتصاد الإسلامي اليوم أحد أهم النماذج الفكرية والعملية التي تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية في عالمٍ يعاني من اختلالات هيكلية عميقة ناتجة عن النظامين الرأسمالي

(1) فريق الموقع: مدونة بعنوان: التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي، على موقع: نافذة مصر، تاريخ: 29 أغسطس 2025
(2) فريق موسوعة النابلسي للعلوم الإسلامية، مدونة بعنوان: عقيد الاقتصاد الإسلامي، تاريخ: 2 ديسمبر 2008

والاشتراكي. فمع تزايد الأزمات المالية، وتضخم الديون، وتفشي الفقر واللامساواة، بدأ كثير من الباحثين وصناع القرار في الالتفات نحو المنظومة الاقتصادية الإسلامية كبديل واقعي أخلاقي قادر على الجمع بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

لقد تطور الاقتصاد الإسلامي منذ منتصف القرن العشرين من فكرة أكاديمية إلى نظام مالي متكامل له مؤسساته وبنوكه وأدواته التمويلية وأسواقه المالية. ومع ذلك، فإن دخول القرن الحادي والعشرين حمل معه تحديات جديدة تتطلب تجديد الفكر وتطوير الآليات دون الإخلال بالثوابت الشرعية.

١ - التحديات الفكرية: أول التحديات التي تواجه الاقتصاد الإسلامي هي الحاجة إلى بلورة نظرية اقتصادية متكاملة تنافس النظريات الوضعية في عمقها التحليلي وصرامتها المنهجية. فحتى اليوم، ما زالت كثير من الجامعات والمؤسسات تتعامل مع الاقتصاد الإسلامي كمبحث فقهي جزئي لا كنظام شامل له أدوات تحليل كمية ونماذج تطبيقية.

التحدي الفكري الثاني يتمثل في خطر "الأسلمة الشكلية"، أي الاكتفاء بتغيير أسماء الأدوات دون روحها. فقد تتحول العقود الإسلامية في بعض المؤسسات إلى صيغ ظاهرها شرعي لكنها في جوهرها تُكرّر ممارسات النظام الربوي.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى تجديد علم الاقتصاد الإسلامي عبر دراسات كمية وتحليلية تُمكنه من التعامل مع الاقتصاد العالمي بلغة الأرقام والنماذج دون أن يفقد هويته القيمة.

٢ - التحديات المؤسسية: يواجه الاقتصاد الإسلامي تحديات مؤسسية تتعلق بالبنية القانونية والإدارية التي تحكم الأسواق المالية. فمعظم الأنظمة الاقتصادية العالمية ما زالت تُبنى على الفائدة (Interest-based systems)، وهو ما يجعل إدماج المؤسسات الإسلامية داخلها أمراً صعباً من الناحية التشريعية والتنظيمية.

كما أن غياب التنسيق بين البنوك الإسلامية، وهيئات الرقابة الشرعية، والمؤسسات الدولية مثل AAOIFI وIFSB يؤدي إلى تشتت المعايير الشرعية والمحاسبية. هذا التفاوت ينعكس سلباً على ثقة المستثمرين الدوليين ويُضعف القدرة التنافسية للمصارف الإسلامية.

٣ - التحديات التقنية والرقمية: لقد فرضت الثورة الصناعية الرابعة تحديات جديدة أمام الاقتصاد الإسلامي، أبرزها التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي. فكيف يمكن للبنوك الإسلامية التعامل مع تقنيات

مثل البلوك تشين، والعقود الذكية، والعملات الرقمية دون الوقوع في محظورات شرعية؟
 إن الإجابة تقتضي اجتهاداً فقهياً متجدداً يجمع بين فقهاء الشريعة وخبراء التقنية، بحيث تُدرس هذه النوازل ضمن لجان متخصصة قادرة على إيجاد حلول متوازنة بين الانضباط الشرعي والابتكار التقني .
٤- الفرص المستقبلية: رغم هذه التحديات، فإن القرن الحادي والعشرين يفتح أمام الاقتصاد الإسلامي آفاقاً واسعة للنمو والانتشار . فالعالم يعيش أزمة أخلاقية في التعامل مع المال، ويبحث عن نظام يُعيد القيم إلى الاقتصاد .

وتشير التقارير إلى أن حجم أصول التمويل الإسلامي تجاوز **٣٠.٥ تريليون دولار** عام ٢٠٢٤، ومن المتوقع أن يواصل نموه بنسبة ١٠٪ سنوياً . كما أن عدد الدول غير الإسلامية التي تبنت الصيرفة الإسلامية في ازدياد، مما يؤكد عالمية هذا النموذج . ومن أبرز الفرص :

- توسّع الأسواق الناشئة في آسيا وأفريقيا التي تبحث عن بدائل تمويلية عادلة .
- ازدهار الاقتصاد الأخضر الذي يتقاطع مع مبادئ الاستثمار الأخلاقي الإسلامي .
- تزايد وعي الجيل الجديد من المستثمرين بقيمة العدالة والاستدامة .

٥- التكامل بين الفكر والممارسة: لن يحقق الاقتصاد الإسلامي نجاحه الحقيقي ما لم يتحول من نظام مصرفي محدود إلى منظومة اقتصادية متكاملة تشمل السياسات المالية، والنقدية، والتجارية، والاجتماعية .

يجب أن يتكامل الفقه مع الاقتصاد، وأن تُبنى السياسات العامة على مقاصد الشريعة لا على المصلحة الآنية . فالشريعة تسعى إلى تحقيق الكفاية لا الندرة، والعدالة لا التفاوت، والاستقرار لا المضاربة .

٦- نحو رؤية جديدة: إن بناء اقتصاد إسلامي معاصر يتطلب رؤية متجددة تقوم على ثلاثة محاور رئيسية :

- ١ . **الاجتهاد المؤسسي المنظم:** لتوحيد المعايير الشرعية والاقتصادية عالمياً .
- ٢ . **التعليم والبحث العلمي:** لتخريج جيل من الاقتصاديين يجمع بين الفقه والعلم الحديث .
- ٣ . **التحالفات الدولية:** لإنشاء مؤسسات تمويل إسلامي عابرة للحدود قادرة على المنافسة .

لقد أثبت الاقتصاد الإسلامي أنه ليس مجرد بديل ديني، بل نظام إنساني عالمي يقوم على العدالة والتوازن. وفي عالمٍ يتأرجح بين الإفراط المادي والانهيال القيمي، يبقى الاقتصاد الإسلامي الأمل في بناء نموذج اقتصاديٍّ يُعيد للمال معناه، وللإنسان كرامته، وللمجتمع توازنه⁽¹⁾.

المطلب الخامس: المشكلة الاقتصادية وعناصرها في الاقتصاد الإسلامي:

يتفق النظام الاقتصادي الإسلامي مع النماذج الاقتصادية الأخرى، مثل الرأسمالية والاشتراكية، على وجود مشكلة اقتصادية أساسية. تشير هذه المشكلة إلى التناقض بين الحاجات والرغبات اللامحدودة للإنسان من جهة، وندرة الموارد الضرورية لردّها من جهة أخرى.

يرى بعض علماء الفقه أن اختيار الإنسان بين موارد نادرة لتحقيق رغباته يمثل الجانب المادي للمشكلة الاقتصادية. كما يُبرزون أن لهذه المشكلة جوانب عقدية تقوم على أسس ربانية يجب على الإنسان احترامها؛ إذ لا تكون الخيارات المادية مطلقة، ولا يملك الإنسان حرية مطلقة في اختياراته، فبعض الحاجات المادية محرمة ويجب عليه التوقف عن السعي وراءها.

تنظم الأنظمة الاقتصادية العالمية استراتيجيات وخططاً وحلولاً للحد من هذه المشكلة. كذلك، يسعى الاقتصاد الإسلامي، كغيره من النماذج الاقتصادية، إلى حلّ هذه المشكلة بطرق شرعية مقررة في الدين الإسلامي، بهدف تحقيق الصالح العام للمجتمع المسلم، والتوافق مع قيمه وأخلاقه، دون تجاوز حدود الشرع أو الإضرار بفئة على حساب أخرى.

(1) موقع نور، الهدى بوصبوعة، مدونة بعنوان: الاقتصاد الإسلامي في القرن الحادي والعشرين: التحديات والفرص، تاريخ: 14 أبريل 2025